

لا تظلموا البتروكيماويات!!

سليمان محمد المنديل

عندما تطرقت في مقال سابق إلى أن أسعار بيع الغاز للإستهلاك المحلي، مهيئة للتغير مع بداية عام ٢٠١٢م، إسترعى إنتباهي لامبالاة من يُسمون محللون ماليون، أو إقتصاديون، لذلك الحدث، وتأثيراته المحتملة على سوق الأسهم، خصوصاً إذا عرفنا أن عدد الأسهم المتداولة للبتروكيماويات خلال الأربعة أشهر الماضية من هذه العام قد شكلت نسبة ٢٥% من مجموع الأسهم المتداولة، وجاءت في المركز الأول، من بين كل القطاعات، هذا بالإضافة إلى وجود ملكيات كبيرة في محافظ غير متداولة، تخص الصناديق الحكومية، زائداً شركة أرامكو، تساوي ٣٠% من مجموع الأسهم المصدرة. لذا سأتطرق إلى صناعة البتروكيماويات المحلية، ثم سأعرج على أحدث التطورات الخاصة بتوفر الغاز على المستوى العالمي.

توفر الحكومة السعودية الغاز إلى القطاعات الرئيسية الثلاثة (الكهرباء، التحلية، صناعة البتروكيماويات)، ولكن يلاحظ أن قطاعي الكهرباء، وتحلية المياه، هي قطاعات مسرفة في إستهلاكها للطاقة، لأن أسعار بيع منتجاتها منخفضة، ومن ثم لا يوجد حافز لترشيد الإستهلاك، وهو ما ينعكس سلباً على كميات الغاز المستخدمة لتوليد الكهرباء، وتحلية المياه. وهو ما يحرم صناعة البتروكيماويات من فرصة النمو.

بالمقابل، نجد أن قطاع صناعة البتروكيماويات يحقق قيماً مضافة، لا تقل عن (٣٥) بليون ريال سنوياً. وقد وضعت هذه الصناعة المملكة على خارطة الدول الصناعية المنافسة في مجال

البتروكيماويات، بالإضافة إلى إستجلاب تقنيات حديثة، ومستثمرين معتبرين، وتوظيف آلاف السعوديين في أعمال صناعية متميزة. لكل ذلك أجد أن النظرة، وإسلوب التعامل، ومن ثم تسعيرة الغاز، يجب ألا تعاقب قطاع الصناعة، بسبب الهدر الحاصل في قطاعي الكهرباء، والتحلية، وهي قطاعات تحتاج إلى قرارات سياسية هامة، لتخفيف الهدر، وذلك لصالح خيار التصنيع. بالمقابل، ماذا يجري على المستوى العالمي حول توفير كميات إضافية من الغاز؟؟

في عام ٢٠٠٨م، وصل سعر المليون وحدة حرارية من الغاز في أمريكا إلى (١٣) دولار، واليوم هي تقل عن أربعة دولارات. وبالرغم من أن حالة الركود الإقتصادي قد ساهمت في إنخفاض الطلب، لكن ذلك ليس هو السبب الرئيسي، بل السبب هو تطورات تقنيّة هامة، ستساعد في توفير كميات كبيرة من الغاز.

تاريخياً، كان معروفاً وجود كميات كبيرة مخترنة من الغاز في نوعية من الصخور، إسمها (Shale Rocks)، وهي موجودة في مناطق عديدة من العالم، ومؤخراً طوّرت تقنيات تسمح بفصل الغاز من الصخور، وهو ما يفسر إنخفاض الأسعار، لإعتقاد المستهلكين أن أمامهم فرصة لمنافسة المصادر التقليدية للغاز. بل تذهب بعض التخمينات إلى أن كمية الغاز المخترن ضمن الصخور، يعادل خمسة أضعاف مخزون الغاز الطبيعي.

وقد يقول قائل أنه ليس بمقدورنا التأثير على هذه التطورات، لأن الدول الصناعية المستهلكة، مصممة على إستخدام التقنية الحديثة، لتخفيض إعتمادها على النفط والغاز، وخصوصاً ما تنتجه دول أوبيك.

لا، بل أن كل ذلك يؤكد على أهمية خيار تصنيع الغاز، بدلاً من إهداره إستهلاكياً، ولكن عملية التصنيع تحتاج إلى تفهّم، ودعم لا مفر منه، لإستمرار تنافسية الصناعة السعودية، مقابل المنافسة الخارجية.

almandeel@alwatan.com.sa